



أول برنامج تدريبي في الخطة التدريبية لعام 2022 يبدأ أعماله يوم غد الثلاثاء بتنظيم من الاتحاد الاردني لشركات التأمين



أول برنامج تدريبي في الخطة التدريبية لعام 2022 يبدأ أعماله يوم غد الثلاثاء بتنظيم من الاتحاد الاردني لشركات التأمين بعنوان (الجزء الأول) "منطق حوكمة الشركات ومبادئها Corporate Governance Logic and Fundamental Principles" جوهره العرب يعقد الاتحاد الاردني لشركات التأمين البرنامج التدريبي الأول ضمن الخطة التدريبية لعام 2022 على مستوى عربي بعنوان "منطق حوكمة الشركات ومبادئها Corporate Governance Logic and Fundamental Principles" وذلك للفترة من يوم الثلاثاء 2022/1/18 ولغاية يوم الخميس 2022/1/20. يهدف البرنامج التدريبي إلى تعريف المشاركين بمبادئ ومفهوم الحوكمة للمشاركين وتأهيل المشاركين للتعامل مع متطلبات الحوكمة بسلاسة، وتأهيل المشاركين للمراحل القادمة من حيث متطلبات الإلتزام والتطبيق الفعال، وذلك ضمن جهود الاتحاد لمساعدة شركات التأمين للالتزام بمتطلبات قانون تنظيم اعمال التأمين الجديد رقم 12 لسنة 2021 والتحضير لتطبيق تعليمات حوكمة شركات التأمين المتوقع اصدارها في الجريدة الرسمية هذا العام بعد مناقشتها مع القطاع في عدة اجتماعات. ويذكر أن هذا البرنامج التدريبي هو الأول من ضمن الخطة التدريبية للاتحاد الاردني لشركات التأمين لعام 2022 والتي اطلقها الاتحاد نهاية عام 2021 بهدف تدريب الكوادر العاملة في سوق التأمين الاردني والجهات الاخرى ذات العلاقة بقطاع التأمين حيث استقطب البرنامج قرابة (50) مشارك يمثلون (17) شركة تأمين من اعضاء الاتحاد البالغين (23) شركة اضافة الى البنك المركزي الاردني و (5) مشاركين من العراق الشقيق، حيث قرر مجلس ادارة الاتحاد تخصيص مقعدين مجانيين لكل شركة تأمين في اي من البراج الواردة في الخطة التدريبية للاتحاد للمساعدة في تأهيل العاملين في القطاع في هذا الموضوع الذي يعتبر جديد نوعا ما على القطاع. سيغطي محاور البرنامج الدكتور عمر الداود LAW & GOVERNANCE



LGC المدير العام والشريك المؤسس لمركز القانون والحوكمة، والذي يحمل درجة الدكتوراة في حوكمة الشركات من كلية القانون في جامعة ليستر/ بريطانيا، وهو خريج كلية الحقوق في الجامعة الأردنية في عام 2000 ومحام مزاول منذ عام 2003، متخصص في حوكمة الشركات حيث لديه خبرة واسعة في تقديم الاستشارات محلياً ودولياً حول متطلبات الالتزام والحوكمة لدى الشركات المساهمة العامة والمؤسسات المالية وغيرها من المنشآت الخاضعة للجهات الرقابية كهيئة الأوراق المالية والبنك المركزي، كما يقدم المحاضرات الأكاديمية والدورات التدريبية في مجال القانون وحوكمة الشركات، ويشارك في المؤتمرات العلمية والمشاريع البحثية. وهو محام متخصص في الشركات والبنوك والمؤسسات المالية، وقد عمل كمستشار قانوني لدى البنك العربي وشركة ايجل هيلز .